

## كتاب (البرهان على ثبوت الايمان) لأبي الصلاح التقي بن نجم بن عبيدالله الحلبي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلواته على خيرة النبيين محمد وآله الطاهرين وسلم  
وكرم.

أول فعل مقصود يجب على العاقل، مما لا يخلو منه عنك<sup>(١)</sup> كمال عقله، من وجوب النظر المؤدي إلى المعرفة، لأن الحي عند كمال عقله يجد عليه آثار نفع، من كونه حياً سمياً بصيراً عاقلاً مميزاً قادراً متمكناً، مدركاً للمدركات منتفعاً بها، ويجوز أن يكون ذلك نعمة لمنعم.

و يعلم أنها إن كانت كذلك، فهي أعظم نعمة لانغمار كل نعمة في جنبها، ويجد في عقله وجوب شكر المنعم، واستحقاق المدح على فعل الواجب والذم على الإخلال به، ويجوز أن يستحق من موجهه والمنعم عليه مع المدح ثواباً ومع الذم عقاباً، ويجد في عقله وجوب التحرز من الضرر البسير وتحصيل النفع العظيم.

فتجب عليه معرفة من خلقه والنفع له، ليعلم قصده فيشكره ان كان منعماً، ولا سبيل إلى معرفته إلا بالنظر في آثار صنعته لوقوعها بحسبها، ولو كانت لها سبب غيره، لجاز حصول جميعها لمن لم ينظر وانتفاؤها عن الناظر، فوجب فعله لوجوب مالا يتم الواجب إلا به.

والواجب من المعرفة شيان: توحيد وعدل، وللتوحيد إثبات ونفي.  
فالإثبات: اثبات صانع للعالم — سبحانه — قادر، عالم، حي، قديم، مدرك،

مريد.

كتاب البرهان على ثبوت الإيمان..... ٤٠

والنبي: نبي صفة زائدة على هذه الصفات، ونبي التشبيه، ونبي الإدراك عنه  
— تعالى — بشيء من الخواص، ونبي الحاجة، ونبي قديم ثان شارك في استحقاق هذه  
الصفات.

والعدل: تنزيه أفعاله عن القبيح، والحكم لها بالحسن.

• • •

## فصل

### «في الكلام في التوحيد»

طريق العلم باثبات الصانع — سبحانه — أن يعلم الناظر: أن هاهنا حوادث يستحيل حدوثها عن غير محدث.

وجهة ذلك : أن يعلم نفسه و غيره من الأجسام، متحركاً ساكناً، ثم مجتمعاً مفترقاً، أوضحه ذلك .

فيعلم بتغاير هذه الصفات على الأجسام، أنها أعيان لها، لأنها لو كانت صفات لذواتها، لم يجز تغيرها .

و يعلم بتجدها عن عدم، وبطلانها عن وجود، أنها محدثة، لاستحالة الانتقال عليها، من حيث لم تقم بأنفسها، والكون المعقول راجع به إلى الانتقال .

فإذا علم استحالة ذلك على هذه الصفات، علم أن المتجدد منها إنما يجدد عن عدم، وهذه حقيقة المحدث والمنتني، وأن ما انتفى عن الوجود والعدم يستحيل على القديم لوجوب وجوده، وما ليس بقديم محدث .

فإذا علم حدوث هذه المعاني المغايرة للجسم، و علم أنه لا بد في الوجود من مكان يختصه مجاوراً لغيره أو مبانئاً، وقتاً واحداً أو وقتين، لا بشأ فيه أو منتقلاً عنه - وقد تقدم له العلم : انه إنما كان كذلك لمعان غيره محدثة علم أنه محدث ، لأنه لو كان قديماً لوجب أن يكون سابقاً للحوادث بما لانهاية له .

فإذا علم أنه لا يتفك من الحوادث، علم كونه محدثاً، لعلمه ضرورة بحدوث مالم يسبق المحدث، ولأنه إذا فكر في نفسه — وغيرها — فوجدها كانت نقطة، ثم علقه، ثم مضغة، ثم عظماً، ثم جنيناً، ثم حياً، ثم طفلاً، ثم يافعاً، ثم صبيّاً، ثم غلاماً، ثم بالغاً، ثم شاباً قوياً، ثم شيخاً ضعيفاً، ثم ميتاً .

وأنه لم يكن كذلك إلا بتجدد معان فيه: حرارات، وبرودات ، ورطوبات، ويوسات، وطعوم، وألوان، وأراييح مخصوصة، وقدر، وعلوم، وحياة .

و علم بطلان كل صفة من هذه الاغيار بعد وجود، وتجدها عن عدم، والجواهر التي تتركب منها الجسم باقية، علم أنها صفات مغايرة لها وأنها محدثة، لاستحالة الكون

والانتقال عليها بما قدمناه.

وإذا علم حدوث جواهره— وغيره من الجواهر— بالاعتبار الأول، وصفاته بهذه وصفات غيره بالاعتبار الثاني، ولأنها لا تنفك من المحل المحدث.

وعلم أن في الشاهد حوادث — كالبناء والكتابة — وأن لها كاتباً وبانياً، هو من وقعت منه بحسب غيرها، وإنما ذلك مختص بما يجوز حصوله وانتفاؤه، فلا يحصل إلا بمقتضى.

فأما ما وجب فستغن بجوبه عن مؤثر منفصل عن الذات، كتجزير الجوهر، وحكم السواد.

ولا يجوز خروجه تعالى عن هذه الصفات، لوجوب الوجود له تعالى في حق كونه قديماً لنفسه، يجب له وجوده تعالى في كل حال، وكونها صفات نفسه يجب ثبوتها للموصوف ويستحيل خروجه عنها ما وجد، لكون المقتضي ثانياً<sup>(١)</sup> وهو النفس، واستحالة حصول المقتضي وانتفاء مقتضاه.

وبعلمه سبحانه مدركاً إذا وجدت المدركات، لكونه تعالى يستحيل فيه الآفات والموانع، بدليل حصول هذا الحكم لكل حي لا آفة متى وجد المدرك، وارتفعت الموانع.

وبعلمه سبحانه مريداً لوقوع أفعاله على وجه دون وجه وفي حال دون أخرى، وذلك مفتقر إلى أمر زائد على كونه الحي قادراً عالمياً، لكونه صفة للفعل زائدة على مجرد الحدود والاحكام، وإرادته فعله إذ كونه مريداً لنفسه، أو معنى قديم يقتضي قدم المرادات، أو كونه عازماً، وكلا الأمرين مسحيل فيه سبحانه.

والمحدث لا يقدر على فعل الإرادة في غيره، وقديم ثان نرد<sup>(٢)</sup> برهان نفيه، فثبت سبحانه مريداً بإرادة يفعلها إلا<sup>(٣)</sup> في محل لاستحالة حلولها فيه أو في غيره، ولا صفة له سبحانه زائدة على ما علمناه، لأنه لا حكم لها ولا برهان بشيوتهما، وإثبات مالا حكم له ولا برهان عليه مفض إلى الجهالات.

وبعلمه سبحانه لا يشبه شيئاً من الأجسام والاعراض، لقدمه تعالى وحدث

١ — كذا، والظاهر أن الصواب: ثابتاً.

٢ — كذا، ولعل الصواب: مَرَّةً.

٣ — كذا، والظاهر أن الصواب: لا

هذه الأجناس، لتعذر هذه الأجناس على غيره.

و إذا علمه تعالى فكذلك علم استحالة ادراكه بشيء من الحواس، لأن الإدراك المعقول مختص بالمحددات.

و علم كذلك استحالة الاختصاص بالجهات والنقل فيها والمجاورة والحلول وإيجاب الأحكام والأحوال عليه سبحانه، لكون ذلك من صفات الأجسام والأعراض المباشرة له تعالى.

وبعلمه<sup>(١)</sup> عنها يستحيل عليه الحاجة لاختصاصها باجتلاب النفع ودفع الضرر واختصاص النفع والضرب من يصح أن يألم ويكد<sup>(٢)</sup>، واختصاص اللذة والألم بشيء شهوة ونفار، وكونها معنيين يفتقران إلى فعل، وذلك لا يجوز عليه لحدوث ادخل وقدمه<sup>(٣)</sup> سبحانه، ولخلو الفعل من دليل على اثباته مسهياً<sup>(٤)</sup> أو نافرأ.

و إذا علم تخصصه تعالى بهذه الصفات من سائر الموجودات، علمه<sup>(٥)</sup> تعالى واحداً، لأنها لو كانا اثنين لوجب اشتراكهما في جميع الصفات الواجبة والجائزة، وذلك يوجب كون مقدورهما ومرادهما واحداً، مع حصول العلم الضروري بصحة إرادة أحد المتحيزين ما يكره الآخر أو لا يريد ولا يكرهه، وقيام البرهان على استحالة تعلق مقدور واحد بقادرين، وتقدير قديم ثان يقتضي نقض هذا المعلوم.

ثبت أنه تعالى واحداً لا ثاني له، ولأنه لا دليل من جهة العقل على إثبات ثان، وقد ورد السمع المقطوع بإضافته إليه سبحانه بنفي قديم ثان، فوجب له القطع على كونه واحداً.

• • •

١ - كذا، ولعل الصواب: وبفناه.

٢ - كذا، والظاهر أن الصواب: ويلذ.

٣ - كذا، والظاهر أن الصواب: وقدمه.

٤ - كذا، والظاهر أن الصواب: مشتياً.

٥ - كذا، والظاهر أن الصواب: علم.

### «فصل في مسائل العدل»

ثبوت ما بيناه من كونه تعالى عالماً لا يصح أن يجهل شيئاً، غنياً لا يصح أن يحتاج إلى شيء، يقتضي كونه سبحانه عادلاً لا يخل بواجب في حكمته سبحانه ولا يفعل قبيحاً، لقبح ذلك وتعذر وقوع القبيح من العالم به وبالغنى<sup>(١)</sup> عنه، وذلك فرع لكونه قادراً على القبيح.

و كونه تعالى قادراً لنفسه، يقتضي كونه قادراً على الحسن، يقتضي كونه قادراً على القبيح، إذ كان الحسن من جنس القبيح، وذلك مانع من كونه مريداً للقبيح، لأننا قد بينا أنه لا يكون مريداً إلا بإرادة يفعلها، وإرادة القبيح قبيحة، لأن كل من علم مريداً للقبيح علم قبح إرادته واستحقاقه الذم، ومقتض لكونه مريداً لما فعله — تعالى — وكلفه، لاستحالة فعله مالا غرض فيه، وتكليفه مالا يريد، و كارهاً للقبيح لكونه غير مريد له (وفساد حلوما كلفه)<sup>(٢)</sup>، واحسانه من الارادة والكرهية، لأن ذلك يلحقه بالمباح، وموجب لكون المكلف قادراً على ما كلفه — فعلاً وتركاً — من متمائل الأجناس ومختلفها ومضادها قبل وقوع ذلك، ومزيج لعلته بالتمكين من ذلك والعلم به واللفظ فيه، ومقتض لحسن أفعاله وتكاليفه، لأن خلاف ذلك ينقض كونه عادلاً وقد أثبتناه.

ولا يعلم كون كل مكلم<sup>(٣)</sup> قادراً لصحة الفعل منه، ومتعلقاً بالتمائل والمختلف والمتضاد، لصحة وقوع ذلك من كل قادر.

وفاعلاً لوجوب وقوع التأثيرات المتعلقة به من الكتابة والبناء وغيرها بحسب أحواله، ولتوجيه المدح إليه على حسنها والذم على قبحها، وثبوت القادر على الفعل قبل وقوعه، لثبوت حاجة المقدور في حال عدمه إلى حال القادر، واستغنائه في حال وجوده عنها كحال بقاءه، وتمكناً بالآيات<sup>(٤)</sup> من جميع ما يفتقر إليها، وبكمال العقل من العلم بذوات الأشياء واحكامها، وبالنظر من العلوم المكتسبة، بدليل حصول الأول

١ — كذا، والظاهر أن الصواب: والغنى.

٢ — كذا في الأصل.

٣ — كذا، ولعل الصواب: مكلف.

٤ — كذا، ولعل الصواب: بالآلات.

لكل عاقل، والثاني لكل ناظر، ووجوب اصطلاح المريد من غيره ما يعلم أو يظن كونه مؤثراً في اختياره، ولوجوب تمكينه.

و علمنا بأنه تعالى لا يخل بواجب في حكمته، وظهور الغرض الحكمي في أكثرها أوجده سبحانه على جهة التفضل، وثبت ذلك على الجملة فيما لا يظهر لنا تفصيل المراد به كأفعال سائر الحكماء.

وحسن التكليف لكونه تعريضاً لما لا يوصل إليه إلا به من الثواب.

وكون التعريض للشيء في حكم ايصاله من حسن وقبح، لأنه لاحسبة له بحسن التكليف غيره، وعلمه سبحانه بكفر المكلف أو فسقه لا يقتضي قبح تكليفه، لكونه تعالى مزجاً لعلته ومحسناً إليه كإخسانه إلى من علم من حاله أنه يؤمن، أتي من قبل نفسه فالتبعة عليه دون مكلفه سبحانه.

وحسن جميع ما فعله تعالى من الآلام أو فعل بأمره أو إباحته، لما فيه من الاعتبار المخرج له من العيب، والعوض الزائد المخرج له عن قبيل الظلم والإساءة، إلى حيز العدل والاحسان.

وجوب الانتصاف للمظلوم من الظالم، لوقوع الظلم عن تمكينه تعالى، وإن كان كارهاً له تعالى.

وجوب الرئاسة، لكون المكلف عندها أقرب من الصلاح، وأبعد من الفساد.

وجوب ماله هذه الصفة لكونه لطفاً، ووقوف هذا اللطف على رئيس لا رئيس له، لفساد القول بوجود مالا نهاية له من الرؤساء، ومنع الواجب في حكمته تعالى. ولا يكون كذلك إلا بكونه معصوماً، وكون الرئيس أفضل الرعية وأعلمها لكونه إماماً لها في ذلك، وقبح تقديم المفضل على الفاضل فيها هو أفضل منه فيه. وجوب نصبه بالمعجزات والنص المشتد<sup>(١)</sup> إليه، لوجوب كونه على صفات لاسبيل إليها إلا ببيان علام الغيوب سبحانه.

وهذه الرئاسة قد تكون نبوة، وقد تكون إمامة ليست بنبوة.

فالنبي هو المؤدي عن الله سبحانه بغير واسطة من البشر، والغرض في تعيينه بيان

المصالح من المفاسد.

والدلالة على حسن البعثة لذلك قيام البرهان على وجوب بيان المصالح والمفاسد للمكلف في حق المكلف، فلا بد متى علم سبحانه ماله هذه الصفة من بعثه مبنياً له، ولا بد من الموت<sup>(١)</sup> المبعوث معصوماً فيما يرد به من حيث كان الغرض في تعيينه ليعلم المكلف المصالح والمفاسد من جهته، فلو جاز عليه الخطأ فيما يؤديه لارتفعت الثقة بادائه، وقبح العمل بأوامره واجتناب نواهيه.

ولابد من كونه معصوماً من القبائح، لوجوب تعظيمه على الإطلاق وقبح ذمه، والحكم بكفر المستخف به مع وجوب ذم فاعل القبيح.

ولا يعلم صدقه إلا بالمعجز، ويفتقر إلى شروط ثلاثة:

أولها: أن يكون خارقاً للعادة، لأنه إن كان معتاداً — وإن تعذر جنسه — كخلق الولد عند الوطء، وطلوع الشمس من المشرق، والمطر في زمان مخصوص، لم يقف على مدع من مدع.

وطريق العلم بكونه خارقاً للعادة، اعتبار حكمها وما يقع فيها ويميزه من ذلك على وجه لا لبس فيه، أو بمحصل تحد وتوفر دواعي المتحدي وخصوصاً<sup>(٢)</sup> وتعذر معارضته.

وثانيها: أن يكون من فعله تعالى، لأن من عداه سبحانه يصح منه إثارة القبيح فلا يؤمن منه تصديق الكذاب، وطريق العلم بكونه من فعله تعالى، أن يكون متعدد الجنس كالجواهر والحياة وغيرهم من الأجناس الخارجة من مقدور المحدثين، أو يقع بعض الأجناس المختصة بالعباد على وجه لا يمكن إضافته إلا إليه سبحانه.

ثالثها: أن يكون مطابقاً للدعوى، لأنه إن كان منفصلاً عنها لم يكن مدع أولى به من مدع، وطريق ذلك المشاهدة أو خبر الصادق.

فتى تكاملت هذه الشروط ثبت كونه معجزاً، إذ (لا صدق من)<sup>(٣)</sup> اقترن ظهوره بدعواه لأنه جار مجرى قوله تعالى: صدق هذا عليّ فيما يؤديه عني، وهو تعالى لا يصدق الكذابين.

١ — كذا، والظاهر أن الصواب: كون.

٢ — كذا، ولعل الصواب: وخلصه.

٣ — كذا، ولعل الصواب: لا صدق ممن.



فإذا علم صدقه بالمعجز، وجب اتباعه فيما يدعو إليه، والقطع على كونه مصلحة، وينهى<sup>(١)</sup> عنه والقطع بكونه مفسدة.

ولا طريق إلى نبوة أحد من الانبياء عليهم السلام الان، إلا من جهة نبينا صلوات الله عليه وآله، لانسداد طريق التواتر بشيء من معجزاتهم بنقل من عاد المسلمين، لفقد العلم باتصال الأزمنة مشتملة على متواترين فيها بشيء من المعجزات، وتعذر تعين الناقلين لها.

و طريق العلم بنبوته صلى الله عليه وآله القرآن وما عده من الآيات، ووجه الاستدلال به، أنه تحداهم به على وجه لم يبق لهم صارف عن معارضته، فتعذرت على وجه لا يمكن اسناده إلى غير عجزهم، اما لأنه في نفسه معجز، أولأن الله سبحانه صرفهم عن معارضته، اذ كل واحد من الأمرين دال على صدقه.

وقد تضمن القرآن ذكر أنبياء على جهة التفصيل والجملة، فيجب لذلك التدين بنبوته، وكونهم على الصفات التي يجب كون النبي عليها.

و ان رسول الله صلوات الله عليه أفضلهم وخاتمهم والناسخ لشرائعهم، بشريعة يجب العلم والعمل بها إلى يوم القيامة.

والإمام هو الرئيس المتقدم المقتدى بقوله وفعله والفرض في نصبه فيه من اللطف للرعية في تكاليفهم العقلية، ويجوز أن يكون نائباً عن نبي أو إمام في تبليغ شريعة.

ومتى كان كذلك فلا بد من كونه عالماً بجميعها، لقبح تكليفه الآداء وتكليف الرجوع إليه، مع فقد العلم بما يؤديه ويرجع إليه فيه.

و يجب أن يكون معصوماً في ادائه، لكونه قدوة، ولتسكن النفوس إليه، ولتسلم بعظمة الواجب خلوصه من الاستخفاف.

و يجب أن يكون عابداً زاهداً لكونه قدوة فيها، وإن كان مكلفاً [ب]<sup>(٢)</sup> جهاد أوجب كونه أشجع الرعية لكونه فئة لهم.

و يجوز من طريق العقل أن يبعث الله سبحانه إلى كل واحد من المكلفين نبياً وينصب له رئيساً ويكون ذلك في الأزمنة، وإنما ارتفع هذا الجائز في شريعتنا، بحصول

١ - لعل الصواب: وفيها ينهى.

٢ - أثبتناه ليستقيم السياق.

العلم من دين نبينا صلى الله عليه وآله: أن لا نبي بعده، ولا إمام في الزمان الا واحد.  
ووضح البرهان على تخصيص الإمامة بعده بأمر المؤمنين علي بن أبي طالب،  
والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمد، وموسى بن  
جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، والحجة بن  
الحسن صلوات الله عليهم.

لإمامة لسواهم، بدليل وجوب العصمة للإمام فيما يؤديه و من<sup>(١)</sup> سائر  
الصالح<sup>(٢)</sup>، وكونه أعلم الخلق وأعظمهم وأعدلهم وأزهدهم وأشجعهم، وتعدى<sup>(٣)</sup>  
من عاداهم من منتحلي الإمامة من تكامل هذه الصفات دعوى، وتخصيصهم عليهم  
السلام وشيعتهم بدعواها لهم، في ثبوت النص من الكتاب والسنة المعلومة على إمامتهم،  
وتعريها [عن]<sup>(٤)</sup> ذلك فيمن عاداهم حسب ما ذكرناه في غير موضع، وذلك مقتض  
لضلال المتقدم عليهم، وكفر الشاك في إمامة واحد منهم.

و غيبة الحجة عليه السلام ليست بقادحة في إمامته، لثبوتها بالبراهين التي  
لا شبهة فيها على متأمل، وامان المكلف من خطأ به في ظهور فاستتار وغيرها لعصمته.  
و يلزم العلم بمجمل الشريعة فعلاً وتركاً لكون ذلك جملة الإيمان، والعلم  
بتفصيل ما تعين فرضه منها وإيقاعه للوجه الذي شرع على جهة القرية، لكون ذلك  
شرطاً في صحته، و براءة الذمة منه، واستحقاق الثواب عليه.

وهي على ضروب أربعة: فرائض، ونوافل، ومحرمات، وأحكام.  
فجهة وجوب الفرائض كون فعلها لطفاً في فعل الواجب العقلي وترك القبيح،  
وقبح تركها لأنه ترك الواجب.

وجهة الترغيب في السنن، كونها لطفاً في المندوب العقلي ولم يقبح تركها، وكما  
لا يقبح ترك ما هي لطف فيه.

وجهة قبح المحرمات، كونها مفسدة في ترك الواجب وفعل القبيح، ووجب  
تركها لأنه ترك القبيح.

١ - كذا، والظاهر أن الصواب: من.

٢ - كذا، والظاهر أن الصواب: المصالح.

٣ - كذا، والظاهر أن الصواب: وتعري.

٤ - أثبتناه ليستقيم السياق.

وجهة الأحكام، ليعلم مكلفها الوجه الذي عليه يصح التصرف مما لا يصح. فوضّح ذلك علمنا ضرورة من حال فاعل العبادات الشرعية ومجتنب المحرمات كونه أقرب لنا، للانصاف والصدق وشكر النعمة وردّ الوديعة وسائر الواجبات، والبعد من الظلم والكذب وسائر القبائح.

و من حال فاعل المحرمات الشرعيات والمحل بالعبادات، كونه أقرب: [من] <sup>(١)</sup> القبيح العقلي وابتعد من الواجب.

ولاشبهة أن من يلي بالتجارة فلا يعلم أحكام البيوع، لم يكن على يقين من صحة التملك.

و كذلك من يلي بالإرث مع جهله بأحكام الموارث، لا يكون على ثقة بما يأخذ ويترك.

و كذلك يجري الحال في سائر الأحكام، وقد استوفينا الكلام في هذا القدر في مقدمة كتاب <sup>(٢)</sup> «العمدة» و«التلخيص» في الفروع، و في كتابي «الكافي في التكليف» وفيما ذكرناه هاهنا بلغة.

ولا طريق إلى اثبات الأحكام الشرعية والعمل بها إلا العلم دون الظن، لكون التعبد بالشرائع مبنياً على المصالح التي لا يوصل إليها بالظن، ولا سبيل إلى العمل بمجملتها إلا من جهة الأئمة المنصوبين لحفظها، المعصومين في القيام بها، المأمونين في ادائها، لحصول العلم بذلك من دينهم لكل مخالط، وارتفاع الخوف من كذبهم لثبوت عصمتهم عليهم السلام.

ولا بد في هذا التكليف من داع وصارف، وذلك مختص بالمستحق عليه من المدح والثواب والذم والعقاب والشكر.

فالدفع: هو القول المنبئ عن عظم حال المدوح، وهو مستحق بفعل الواجب والمدوب واجتتاب القبيح.

والثواب: هو النفع المستحق الواقع على جهة التعظيم والتبجيل، وهو مستحق من الوجوه الثلاثة بشرط المشقة.

١ - أثبتناه ليستقيم السياق.

٢ - كذا، والظاهر أن الصواب: كتابي

والذم: هو القول المنبئ عن إيضاح حال المذموم، وهو مستحق بفعل القبيح والإخلال بالواجب.

والعقاب: هو الضرب المستحق من الوجهين بشرط زائد.  
والشكر: هو الاعتراف بالنعمة مع ضرب من التعظيم، وهو مستحق بالإحسان خاصة.

والوجه في حسن التكليف، كونه تعريضاً للثواب الذي من حقه ألا يحسن الابتداء به من دون العلم باستحقاق العقاب و دوامه.  
و انما يعلم ان الثواب دائم والعقاب مستحق و دائم بالكفر، ومنقطع بما دونه، من جهة السمع.

والمستحق من الثواب ثابت لا يزله شيء، لأنه حق واجب في حكمته سبحانه، لا يجوز فيها منعه، (والا سقوط بندم اوزائد)<sup>(١)</sup> عقائد، لاستحالة ذلك، لعدم التنافي بين الثواب وبينها لعدم الجميع، وإحالة التنافي بين المعدومات.

و عقاب الفسق يجوز اسقاطه تفضلاً بعفو مبتدأ و عند الشفاعة لجوازه، و عند التوبة لأنه حق له تعالى إليه قبضه و استيفاؤه، و اسقاطه إحسان إلى المعفو عنه.

وقد ورد الشرع مؤكداً لاحكام العقول، فن ذلك تمدحه سبحانه في غير موضع من كتابه بالعفو والغفران، المختصين باسقاط المستحق في اللغة والشرع.

ولا وجه لهذا التمدح إلا بوجهه<sup>(٢)</sup> إلى فساق أهل الصلاة، بخروج<sup>(٣)</sup> المؤمنين الذين لا ذنب لهم والكفار عنه باتفاق، اذ لا ذنب لاولئك يغفر، والعفو عن هؤلاء غير جائز.

ولأن ثواب المطيع دائم، فنع من دوام عقاب ماليس بكفر، لإجماع الأمة على أنه لا يجتمع ثواب دائم و عقاب دائم لمكلف، و فساد التخالط بين المستحقين مما<sup>(٤)</sup> بيناه.

ولا أحد فال بذلك، إلا جوز سقوط عقاب العاصي بالعفو، أو الشفاعة المجمع

١ - كذا في الأصل.

٢ - كذا، ولعل الصواب: توجهه.

٣ - كذا، ولعل الصواب: لخروج.

٤ - كذا، والظاهر أن الصواب: بما.

عليها، و يخصصها بإسقاط العقاب، ولا يقدح في ذلك خلاف المعتزلة، لحدوثه بعد انعقاد الاجماع بخلافه.

و آيات الوعيد كلها و آيات الوعيد<sup>(١)</sup> مشترطة بالعمو و مخصصة بآيات العفو و عموم آيات الوعد، و لثبوت ثواب المطيع و فساد التخالط، و كون ذلك موجباً لتخصيصها بالكفار ان كان وعيدها دوماً أو كون عقابها منقطعاً إن كان عاماً، من حيث كان القول بعمومها للعصاة و دوام عقابها ينافي ماسلف من الأدلة.

والمؤمن: هو المصدق بمجملّة المعارف عن برهانها، حسب ماخاطب به من لسان العرب، المعلوم كون الايمان — فيه — تصديقا، والكفر اسم لمن جحد المعارف أو شك فيها أو اعتقدها عن تقليد أو نظير لغير وجهه.

و الفسق إسم لمن فعل قبيحاً، أو أخل بواجب من جهة العقل أو السمع، لكونه خارجاً بذلك عن طاعة مكلفه سبحانه.

و الفاسق في اللغة: هو الخارج، [و]<sup>(٢)</sup> في عرف الشريعة هو الخارج عن طاعته

سبحانه.

و من جمع بين إيمان و فسق، مؤمن على الإطلاق فاسق بما اتاه من القبيح، لثبوت كل واحد منهما، و من ثبت إيمانه لا يجوز أن يكفر، لدوام ثواب الإيمان و عقاب الكفر و فساد اجتماعهما لمكلف واحد، و ثبوت المستحق منها و عدم سقوطه بندم أو تحابط.

و قوله تعالى: (إن الذين آمنوا ثم كفروا)<sup>(٣)</sup> يختص بمن أظهر الإيمان أو اعتقده لغير وجهه، دون من ثبت إيمانه، كقوله تعالى: (فمن رزقناه مؤمنة)<sup>(٤)</sup> يعني مظاهرة<sup>(٥)</sup> للإيمان باتفاق، و مدح المقطوع على إيمانه مطلق مقطوع بالثواب، والمظهر مشروط بكون الباطن مطابقاً للظاهر واقعاً موقعه.

و ذم الكافر و لعنه مطلق، مقطوع له بالعقاب الدائم

١ — كذا، والظاهر أن الصواب: الوعد.

٢ — أثبتناه ليستقيم السياق.

٣ — النساء ٤: ١٣٧.

٤ — النساء ٤: ٩٢.

٥ — كذا، والظاهر أن الصواب: مظاهرة.

و ذم الفاسق مشترط الانعما<sup>(١)</sup> عن مستحقه ابتداءً أو عند شفاعته، وإذا ظهر كفر من كان على الإيمان، وجب الحكم على ما مضى منه على المظاهرة (به النفاق)<sup>(٢)</sup>، أو كونه حاصلًا عن تقليد، أو عن نظر لغير وجهه، لما بيناه من الأدلة الموجبة لذلك.

ولابد من انقطاع التكليف، والا انتقض الغرض المجرى به إليه من التعريض للثواب، ولا يعلم بالعقل كيفية انقطاعه وحال<sup>(٣)</sup> أيضاً أو جنسه وكيفية فعله، وإنما يعلم ذلك بالسمع.

وقد حصل العلم من دينه صلى الله عليه ضرورةً، ونطق القرآن بأن الله تعالى آخر بعد فناء كل شيء، كما كان أولاً قبل وجود شيء، حسب ما أخبر سبحانه من قوله: (هو الأول والآخرة)<sup>(٤)</sup> ينشئهم بعد ذلك و يحشرهم ليوم لا ريب فيه، مستحق الثواب خالصاً والعقاب الدائم، ليوصل كلاً منها إلى مستحقه على الوجه الذي نص عليه تعالى، ومن اجتمع له الاستحقاقان فإن<sup>(٥)</sup> يستوفي منه سبحانه ما يستحقه من العقاب، أو يعفو عنه ابتداءً، أو عند شفاعته، ثم يوصله إلى ثواب إيمانه وطاعاته الدائم والمولم<sup>(٦)</sup> به تعالى أو بغيره، ليوصله إلى ما يستحقه من العوض عليه تعالى أو على غيره، ثم يدخله الجنة إن كان من أهلها أو النار، أو يبقيه، أو يحرمه إن كان ممن لا يستحقها من البهائم والأطفال والمجانين ومن لا يستحق العوض، ليتفضل عليه.

و هذا — اجمع — جائز من طريق العقل لتعلقه بمبتدئهم تعالى، والنشأة الثانية أهون من الأولى، وهي واجبة لما بيناه من وجوب إيصال كل مستحق إلى مستحقه من ثواب أو عقاب أو عوض.

ولا تكليف على أهل الآخرة باجماع، ولأن العلم بحضور المستحق من الثواب والعقاب وفعله عقيب الطاعة والمعصية ملج، والإلجاء ينافي التكليف، وأهل الآخرة

١ — كذا، والظاهر أن الصواب: باعفاء.

٢ — كذا، والظاهر أن الصواب: بالنفاق.

٣ — كذا، والظاهر أن الصواب: وحاله.

٤ — الحديد ٥٧: ٣.

٥ — كذا، والظاهر أن الصواب: فإنه.

٦ — كذا.

عالمون بالله تعالى ضرورة، ليعلم المثاب والمعاقب والمعوض وصوله إلى ما يستحقه على وجهه، ويعلم المتفضل عليه كون ذلك النفع نعمة له تعالى.

و قلنا أن هذه المعرفة ضرورية، لأننا قد بينا سقوط تكليف أهل الآخرة، فلم يبق مع وجوب كونهم عارفين إلا كون المعرفة ضرورية.

هذه جل يقتضي كون العارف بها موقناً مستحقاً للثواب الدائم وإيصاله إليه، و مرجوله العفو عما عداها من الجوائز<sup>(١)</sup>. و يوجب كفر من جهلها، أو شيئاً منها، أو شك فيها، أو اعتقدها عن غير علم، أو شيئاً منها، أو لغير وجهها. قد قربناها بغاية وسعنا، من غير إخلال بشيء يؤثر جهله في ثبوت الإيمان لمحصلها، و إلى الله سبحانه الرغبة في توفيز حفظنا— و من تأملها أو عمل بها— من ثوابه و جزيل عفوه، بجموده و كرمه انه قريب مجيب. تم الكتاب.

• • •